الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.21

Distr.: General

7 February 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٢١

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوشكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-24532

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/54/18, A/54/98, A/54/299, A/54/347)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/54/98, A/54/118-S/1999/833, A/54/326, A/54/327)

١ - **السيد تاتسيس** (اليونان): قال إن شباب اليوم يعتقدون عموما أن صكوك حقوق الإنسان المختلفة غير كافية أو لا يجري إعمالها على الوجه السليم ومن ثم فهي لا تساعد ضحايا التمييز. وأضاف أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان يتطلبان مشاركة المجتمع كله ومشاركة كل فرد.

٢ - وذكر أنه على مدى السنوات العشر الماضية قامت حكومته بتنفيذ سياسات مختلفة لمكافحة كراهية الأجانب والتعصب والعنصرية، وأن الشباب شاركوا في معظمها. وأضاف أن اللجنة الوطنية لحماية حقوق الإنسان والمنتدى غير الحكومي المسمى "الجميع مختلفون، الجميع متساوون" هما مثالان للهيئات التي تم إنشاؤها.

٣ - وقال إن المجلس الوطني للشباب في اليونان يرى أن من واجبه تعزيز هذه السياسات. ففي العالم المعاصر يعيش الأفراد من مختلف الخلفيات الثقافية والقومية والدينية جنبا الى جنب. وأضاف أن اليونان تقع في منطقة تواجه فيها الجهود المبذولة لتسوية الأزمة بالعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب، وهو ما يبرز انعدام التفاهم المتبادل. وقال إن القضاء على العنصرية ومكافحة التمييز العنصري، وهما ما أدى في كثير من الأحيان الى المنازعات المسلحة وهدد السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن تكون لهما الأولوية. وأضاف أنه عشية الألفية الجديدة يتعين على كل فرد أن يقوم بواجبه في المساعدة على إيجاد عالم أكثر إنسانية يقوم على مبادئ الحرية والديمقراطية والسلام وعدم التعصب والتضامن.

٤ - وذكر أنه لتحقيق الانسجام في المجتمع يتعين على الشباب أن يكافح في سبيل هدف مشترك في بيئة تقوم على التفاهم. وأضاف أن اليونان تريد لدول جنوب شرقي أوروبا أن يسودها عدم التعصب والديمقراطية والسلام والتضامن والتفاهم المتبادل، حيث يستطيع الجيل الجديد أن يناضل معا، وحيث يشعر كل فرد بأنه مسؤول شخصيا عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وأضاف أنه بناء على ذلك تقرر إنشاء منتدى لشباب جنوب شرقي أوروبا سيقوم بتوفير إطار لتبادل الأفكار بشأن قضايا الشباب، ويعمل على إيجاد الحلول المشتركة للمشاكل المشتركة، وتنظيم المناسبات والحملات والمبادلات بروح من شعار "الجميع مختلفون، الجميع متساوون".

٥ - وذكر أن المجلس الوطني للشباب يؤمن إيمانا راسخا بأن للمنظمات غير الحكومية دورا تقوم به في بناء عالم جديد، وأعرب عن أمله في أن تتعاطف الأمم المتحدة مع إنشاء منتدى شباب جنوب شرقي أوروبا.

٦- **السيدة فريتش** (ليختنشتاين): قالت إن تقرير المصير، وهو من المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ثم جرى تطويره في المادة ١ المشتركة بين العهود الدولية التي أبرمت في عام ١٩٦٦، كان له من غير شك دور هام في تاريخ الأمم المتحدة. على أنها أضافت أنه بالرغم من الاتفاق على أهمية هذا المبدأ فإن ثمة فروقا كبيرة في وجهات النظر بالنسبة لمضمونه في الوقت الحاضر؛ فهناك من ينظرون الى تقرير المصير في سياق تصفية الاستعمار فقط ويعتبرونه إنجازا من إنجازات الماضي؛ بينما يوجد آخرون، ومنهم حكومته، مقتنعون بأن لمبدأ تقرير المصير وتطبيقه أهميته المستمرة، إن لم تكن المتزايدة، بالنسبة لعمل الأمم المتحدة.

٧ - وذكرت أن التحديين الرئيسيين اللذين يواجهان الأمم المتحدة في كوزوفو وتيمور الشرقية يثبتان أن مسألة الحق في تقرير المصير لم تُحسم تماما. وأضافت، في هذا الصدد، أنها تود أن تشير الى نقطتين: الأولى هي أن الحق في تقرير المصير لا يمكن ممارسته من خلال عمل معزول واحد وإنما ينبغي أن يكون نتيجة لعملية مستمرة؛ والنقطة الثانية هي أن تقرير المصير يمكن أن يتخذ أشكالا متعددة ليس استقلال الدولة سوى واحد منها.

٨ - وأضافت أن من الواضح أن العنصر الثاني هو العنصر المختَلف عليه، لأن المساواة بين تقرير المصير واستقلال الدولة ليس لها أساس قانوني. فإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (١٩٧٠) يظهر بوضوح تام أن ثمة طرقا أخرى لممارسة الحق في تقرير المصير لم يتم الى حد كبير استكشافها.

٩ - وقالت إن وفدها، على مدى السنين، كان يقدم أفكاره بشأن الحق في تقرير المصير، وحاول أن يشرح مبادرته التي تتلخص في أن ممارسة الحق في تقرير المصير يمكن أن تتخذ شكل حوار بين الحكومة المركزية وطائفة من الطوائف تعيش في الدولة المعنية، وأن هذا الحوار يمكن أن يكون على أساس الاعتراف بأن لهذه الطائفة الحق في تقرير مصيرها، وأن هذا الحق ينبغي أن يُمارس من خلال مستويات من الإدارة الذاتية والحكم الذاتي. وأضافت أنه بفضل هذا النهج الإيجابي يمكن تسوية التوترات الداخلية سلميا قبل أن تؤدي الى العنف أو الى النزاع المسلح. وقالت إن أغلب المنازعات المسلحة الداخلية هي نتيجة لتوترات بين الحكومات المركزية والطوائف التي لم يُعترف بمصالحها المشروعة. وقالت إن المقصود من المبادرة المتعلقة بتقرير المصير هو التصدي لمثل هذه الحالات قبل حدوث أضرار لا سبيل الى تلافيها وهو ما يحدث عادة عندما تؤكد طائفة من الطوائف حقها في أن تكون لها دولة مستقلة.

١٠ - وذكرت أنه يسعدها أن يكون بوسعها أن تقول إن مبادرة بلدها، التي تستند الى القانون الدولي وتستهدف ضمان التمتع الكامل بحق تقرير المصير لصالح المجتمع الدولي كله، تأتي منسجمة مع اتجاه عام أخذ يسود في الأمم المتحدة وغيرها. وقالت إن الأبعاد التي وصلت إليها بعض الأزمات وما ترتب عليها من خسائر بشرية واقتصادية تؤكد أن الوقاية هي النهج الذي ينبغي أن يعتمده المجتمع الدولي. وأضافت أنه على الرغم من التردد الشديد فإن فكرة ثقافة الوقاية التي قدمها الأمين العام قد ولدت حماسا سياسيا قويا. وقالت إن وفدها يود أن يسهم في قوة الدفع هذه بمبادرته المتعلقة بتقرير المصير. وأضافت أن استحداث ثقافة الوقاية

وغيرها من المفاهيم، مثل الأمن البشري، تتطلب بذل جهود منسقة طويلة الأجل من جانب كثير من أصحاب الأدوار. وأضافت أن وفدها، لهذا، يرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لزيادة التنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها الكيانات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة فيما تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وبإدارة المنازعات.

١١ - وذكرت أن برنامج البحوث المتعلق بتقرير المصير والذي تنفذه ليختنشتاين في جامعة برينستون هو تطوير لأنشطتها على الصعيدين السياسي والأكاديمي. وأضافت أنه تم في ليختنشتاين تنظيم ندوة عن السلام ومستقبل جنوب شرقي أوروبا سيتاح قريبا ملخص لها لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

١٢ - **السيدة لي سانغو** (الصين): ذكرت أن مكافحة الأشكال الجديدة للعنصرية هي المهمة الأساسية بالنسبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأحاطت اللجنة علما بتعليقات وفدها فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي سيعقد في سنة ٢٠٠١.

١٣ - وقالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لمسألة العنصرية، وخاصة للأشكال الجديدة التي ظهرت بها ولظهور النازية من جديد. وأضافت أن وفدها سرّه أن يعلم أن لجنة حقوق الإنسان أنشأت فريقا عاملا كهيئة تحضيرية للمؤتمر العالمي، وأعربت عن أملها في أن تتوصل الأطراف المعنية الى اتفاق بشأن ولاية المؤتمر والمسائل الموضوعية الأخرى حتى تبدأ الأعمال التحضيرية في أقرب وقت ممكن.

١٤ - وذكرت أن لجنة حقوق الإنسان وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ينبغي أن تجعل الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي إحدى مهامها الرئيسية في سنة ٢٠٠٠ وأن توفر الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة.

١٥ - وأضافت أن الأنشطة المضطلع بها فيما يتصل بالعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ينبغي أن تستمر مع الاستعداد لعقد المؤتمر العالمي، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دعمها للجنة القضاء على التمييز العنصري وغيرها من الوكالات ذات الصلة فيما تبذله من جهود لتنفيذ أعمال العقد الثالث.

١٦ - وذكرت أنه ينبغي بذل الجهود لمنع التحريض على العنصرية من خلال الوسائل التقنية المتقدمة. وأشارت على وجه الخصوص الى أنه ينبغي استخدام الإنترنت كوسيلة لنشر المعلومات وتنظيم الأنشطة المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري. وأضافت أنه ينبغي في الوقت نفسه للدول الأعضاء ولمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تستكشف السبل لحظر نشر العنصرية من خلال وسائل الإعلام الحديثة وأن تتخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

١٧ - وقالت إن حق تقرير المصير هو عنصر عام من عناصر حقوق الإنسان أعلنه ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وإعلان وبرنامج عمل فيينا. وأضافت أنه ينبغي ألا يكون بوسع أي بلد أن يفرض أيدولوجيته أو نظامه الاجتماعي على الآخرين، وأنه ينبغي ألا يُستخدم الحق في تقرير المصير أبدا كمبرر للأنشطة الانفصالية التي أصبحت أحد الأسباب الرئيسية للحرب والمنازعات المسلحة.

١٨ - وذكرت أن الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى أخذت في السنوات الأخيرة توجه عناية متزايدة الى مسألة نطاق تطبيق مبدأ تقرير المصير. وأضافت أن وفدها، شأنه شأن وفود أخرى كثيرة، يعتقد أنه ينبغي أن تـُفهم وأن تنفذ على الوجه الصحيح النصوص ذات الصلة في الميثاق والصكوك الدولية المتصلة بحق تقرير المصير، وذكرت أن حق تقرير المصير لا ينبغي تفسيره على أنه يبيح أو يشجع الأعمال التي قد تؤثر على وحدة الأراضي أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة التي تلتزم بمبدأي المساواة في الحقوق وتقرير المصير ومن ثم تقوم فيها حكومة تمثل الشعب كله بدون استثناء.

١٩ - وقالت إن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه، بما فيها حق تقرير المصير وتسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة ومعقولة في أقرب وقت ممكن هما مفتاح السلام الدائم في الشرق الأوسط. واضافت أن الصين تابعت تطور الحالة عن كثب وأحاطت علما بما تحقق مؤخرا من تقدم في عملية السلام. وذكرت أن وفدها مقتنع بأن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يمثل مطمحا مشتركا لشعوب المنطقة وأنه يتفق ومصالحها الأساسية ويؤدي الى تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. واختتمت كلمتها قائلة إن وفدها يأمل في أن تسعى جميع الأطراف المعنية، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات التي تم التوصل إليها ومسترشدة بمبدأ الأرض مقابل السلام، الى تحريك محادثات السلام بطريقة إيجابية وواقعية.

٢٠ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري ما زال تحديا خطيرا يتعين على المجتمع الدولي مع اقتراب نهاية الألفية أن يتصدى له. وأضاف أنه على الرغم من القضاء على الفصل العنصري واسترداد الشعب المستعبد لحريته وكرامته، فإن العنصرية ما زالت مستمرة في أشكال جديدة من التمييز العنصري تقوم على أساس الثقافة أو القومية أو الدين. وذكر أن "العنصرية الجديدة" موجهة ضد الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل العمال المهاجرين واللاجئين والأقليات الإثنية أو الدينية والسكان الأصليين، الذين يؤخذ عليهم أنهم "مختلفون"؛ وقال إن "الاختلاف" بدلا من أن يحتفى به كمصدر للثراء والتكامل أصبح مرادفا للرفض والتمييز. وقال إن شهادة المقرر بشأن العنصرية بليغة جدا وتوجه الانتباه الى الآثار الخطيرة لما تشهده بعض البلدان المتقدمة النمو من استمرار الأعمال العنصرية الناجمة عن انتشار الجماعات العنصرية والنازية وجماعات العنصرية الجديدة.

٢١ - وذكر أن العنصرية أخذت تجد دعما جديدا وأدوات عالمية جديدة تستهدف الأطفال والمراهقين في المقام الأول. وأضاف أن من المهم إدانة وجود المواقع المتاحة للجميع التي تدعو صراحة الى كراهية الآخرين، والعمل معا على وضع مدونة لقواعد السلوك بالنسبة لمن يستخدمون الإنترنت ولمن يزودونها بالمواد حتى تصبح التكنولوجيا الجديدة أداة تعليمية فعالة في مكافحة الدعاية العنصرية.

٢٢ - وقال إن العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري أوشك أن ينتهي تقريبا بدون أن يحقق أهدافه بسبب قلة الموارد وانعدام الإرادة السياسية. وذكر أن الجزائر، التي تسهم بانتظام في الصندوق الاستئماني الخاص، تحث المانحين على أن يفعلوا نفس الشيء حتى يمكن تنفيذ برنامج عمل العقد. وأضاف في هذا السياق أن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي

سيعقد في جنوب أفريقيا في سنة ٢٠٠١، من شأنه أن يتيح للمجتمع الدولي استعراض التقدم الذي تحقق والعقبات التي ما زال يلزم التغلب عليها. وذكر في هذا الصدد أنه ينبغي أن تُدرس بعناية الأهداف السبعة التي حُددت للمؤتمر العالمي حتى يمكن وضع برنامج عمل يتناول جميع جوانب المشكلة. وأضاف أن نجاح المؤتمر يتطلب اشتراك منظومة الأمم المتحدة بأسرها واشتراك المنظمات غير الحكومية، كما يتطلب التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي انضم إليها بالفعل ١٥٠ بلداً.

٢٣ - وذكر أن الأمم المتحدة منذ قيامها تتابع التغيرات التي حدثت كما أن عدد الدول الأعضاء قد تضاعف ثلاث مرات، وبذلك تحققت لها العالمية. وقال إن اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة منذ أكثر من أربعين عاما قد ساعد في التعجيل بسقوط القلاع الأخيرة للاستعمار. وأضاف أنه على الرغم من التقدم الذي تحقق فإن مهمة القضاء على الاستعمار ما زالت ناقصة كما تدل على ذلك أحداث الماضي القريب في تيمور الشرقية وكما يدل عليه كون بعض الشعوب الأخرى لم تتمتع بعد بحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية. وذكر أن هذه هي الحال في الشرق الأوسط حيث حُرم الشعب الفلسطيني من أراضيه ومن حقوقه الوطنية. وأضاف أن من المأمول أن يتيح استئناف عملية السلام لجميع بلدان المنطقة أن تعيش في أمن وسلام بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من هضبة الجولان ومن لبنان.

٢٤ - وقال إن هذه هي الحال أيضا بالنسبة لشعب الصحراء الذي ما زال بعد ما يقرب من ربع قرن يطالب بحقه في تقرير المصير. وذكر أنه بعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هيوستن بين المغرب وجبهة البوليساريو قد آن الآوان لممارسة هذا الحق بعد قبول الطرفين للمقترحات التي قدمها الأمين العام، وخاصة تحديد تاريخ جديد للاستفتاء في تموز/ يوليه ٢٠٠٠. وقال إن الأمم المتحدة ما زالت تتحمل المسؤولية الكاملة بالنسبة لشعب الصحراء كما أشار الى ذلك القرار الذي اعتمدته اللجنة الرابعة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن التحلي باليقظة أكثر من أي وقت مضى لضمان التنفيذ الدقيق والاحترام لخطة التسوية واتفاقات التنفيذ حتى يستطيع شعب الصحراء ممارسة حقه.

٢٥ - **السيدة دي أرماس غارسيا** (كوبا): تكلمت عن البند ١١٥ من جدول الأعمال فقالت إن العلاقات الدولية تمر في الوقت الحاضر بتغيرات تتميز بتجاهل مبادئ القانون الدولي كما حددها ميثاق الأمم المتحدة. وأضافت أنه في المجال السياسي على وجه الخصوص تقوم الدول الكبرى بمحاولات لفرض دبلوماسية القوة، من خلال ما يُسمى بالتدخلات الإنسانية، مما يشكك في مبادئ وحدة أراضي الدول وسيادتها وفي حق الشعوب في تقرير المصير. وأضاف أن هذا ما حدث على وجه الخصوص في كوسوفو. وقالت إنه يتعين لذلك إعادة السيادة للميثاق باعتباره حجر الزاوية بالنسبة للأمم المتحدة لضمان المحافظة على السلام مع احترام ما تضمنه من مبادئ. وذكرت أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعترض بشدة على المحاولات المتكررة التي بُذلت للتوسع في مفهوم تقرير المصير بحيث يتضمن الأفراد، لأن هذا التغيير سيكون له أثر سلبي كبير على احترام المبادئ المقررة في الميثاق.

٢٦ - وقالت إن ممارسة حق تقرير المصير شرط لازم للتمتع بحقوق الإنسان. وذكرت أن كوبا تؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وتطالب بإعادة جميع الأراضي العربية التي

احتلتها إسرائيل بدون شرط، بما في ذلك هضبة الجولان السورية والشريط المحتل في جنوب لبنان. وأضافت أن وفدها يطالب مرة أخرى بإعادة قاعدة غوانتانامو البحرية التي يمثل احتلال الولايات المتحدة لها انتهاكا لحق شعب كوبا في ممارسة حقه في تقرير المصير في كل أراضيه.

٢٧ - وذكرت أنه لعدة سنوات ظل النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها يشتمل على إعداد تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة في انتهاك حقوق الإنسان وعرقلة ممارسة حق تقرير المصير. وأضافت أن كوبا تؤيد كل التأييد ما جاء في التقرير الحالي (A/54/326) بشأن الأنشطة غير المشروعة التي يزاولها الأفراد ضد بلدهم لحساب دولة أجنبية، وأعربت في هذا الصدد عن قلقها الشديد لعدم قيام حكومات الدول التي يتم فيها تدريب المرتزقة بعمل أي شيء لوقف هذه الأنشطة أو تقديمهم الى المحاكمة على الرغم من أن هذه الأنشطة قد تمت إدانتها عدة مرات. وذكرت أن كوبا تدين إفلات كثير من المرتزقة من العقاب وتحتفظ بحقها في وقف هذه الأعمال وحماية مواطنيها وسيادتها واستقلالها.

٢٨ - وقالت إن بلدها قام، كجزء من استعداده للتعاون مع آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ودعم أعمال المقرر الخاص المتعلقة باستخدام المترتزقة، بدعوة المقرر الخاص الى السفر الى كوبا. وتمت زيارته في الفترة من ١٢ الى ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩. وقالت إن كوبا تكرر تأييدها لولاية المقرر الخاص ولجميع الأعمال التي تستهدف ضمان تمتع الشعوب تمتعا كاملا بحقها في تقرير المصير.

٢٩ - **السيد بهاتي** (باكستان): تكلم عن البند ١١٤ من جدول الأعمال فقال إنه تعين، منذ وقت ليس بالطويل، العمل طويلا وبصبر من أجل القضاء على الأشكال المؤسسية للعنصرية التي ترتبت عليها مظالم خطيرة. وأضاف أنه ينبغي توجيه عناية فورية الى المعلومات الواردة في تقرير المقرر الخاص بشأن التدابير المتعلقة بمكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/54/347)، التي تبين أن أشكالا جديدة للعنصرية والتمييز العنصري أخذت تزداد ظهورا في مجتمعات مختلفة. وذكر في هذا الصدد أن باكستان تلاحظ أن بعض البلدان بدأت في إصدار التشريعات المناسبة التي تستهدف منع دعاة الكراهية من استخدام الإنترنت في نشر مذاهبهم، وتعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع مدونة قواعد للسلوك لمراقبة استخدام الإنترنت مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ حرية الكلام.

٣٠ - وقال إنه مما يبعث أيضا على القلق ما يجري في بلدان كثيرة من تعرض السكان الأصليين والأقليات الإثنية والدينية والمهاجرين للكراهية والتمييز العنصري. وذكر أن جميع هذه الفئات الاجتماعية تسهم في التنمية الاجتماعية والثقافية وينبغي لهذا حمايتها من هذه الظواهر. وأضاف أن بعض الناس، في بعض البلدان، يحاولون إثبات وجود علاقة سببية بين الإسلام من ناحية والتعصب والإرهاب من ناحية أخرى. وقال إن من المحتمل أن يؤدي هذا "الخوف من الإسلام" الى كراهية من يقيمون شعائر الإسلام وذكر أنه ينبغي إدانة هذه المحاولة على اعتبار أنها تنطوي على مغالطة: فالإسلام هو دين سلام وسماحة وهو ينأى عن التطرف. وأضاف في هذا الصدد أن باكستان ترحب بما تم في عام ١٩٩٩ من اعتماد لجنة حقوق الإنسان لقرار يدين محاولات التشهير بالإسلام وجعل تعاليمه مسؤولة عن زيادة الأعمال الإرهابية.

٣١ - وقال إن من الواضح أن الشباب، من بين جميع الفئات الاجتماعية، هم الفئة التي هي أول من يستهدفه دعاة الكراهية والجماعات المتطرفة. وذكر أن من المهم، لهذا السبب، توعية الشباب والقيام بحملات إعلامية لحمايته من تأثير من ينشرون الكراهية، وأنه يتعين، على الصعيد الدولي، استخدام الوسائل القائمة استخداما كاملاً لهذا الغرض. وأضاف أن خطة عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ينبغي أن تتيح مكافحة الأشكال الجديدة للعنصرية والتمييز العنصري كما ينبغي استخدام خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتعريف بحقوق الإنسان في تعبئة المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز قيم التسامح والإخاء والتفاهم واحترام تنوع الثقافات ووجهات النظر، ولاسيما بين الشباب. وأضاف أنه ينبغي على هذا الأساس تأييد مشروع اليونيسكو المتعدد التخصصات والمعنون "نحو ثقافة للسلام" من أجل زيادة الوعي، وخاصة بين الشباب بالتكاليف الاجتماعية للعنصرية.

٣٢ - وقال إن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري الذي سيعقد في عام ٢٠٠١ ينبغي، مرة أخرى، أن يعبئ المجتمع الدولي فيما يتعلق بهذين الموضوعين وأن يضيف الى ترسانة الصكوك والتدابير التي سبق اعتمادها. ورحب، في هذا الصدد، بعرض حكومة جنوب أفريقيا استضافة المؤتمر، وأعرب عن أمله في أن توفر له المنظمة كل ما يلزم من المساعدة المالية. كما أعرب عن ترحيبه بالجهود التي يبذلها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في تنسيق الأنشطة التي يُضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني في الإعداد للمؤتمر.

٣٣ - وقال إن باكستان التي تقتنع، بفضل تقاليدها وبفضل تعاليم الإسلام، بأن العنصرية والتمييز العنصري عملان لاإنسانيان في جوهرهما ستواصل الاشتراك بنشاط في جهود المجتمع الدولي للقضاء عليهما.

٣٤ - **السيد أورون** (إسرائيل): تكلم عن البند ١١٤ من جدول الأعمال فقال إنه على الرغم من أن الهويات الإثنية والقومية المختلطة أصبحت جزءاً من الواقع الاجتماعي فإنها لم تصبح هي القاعدة بعد وكثيرا ما تصحبها مظاهر علنية للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأشار الى ما ورد في تقرير المقرر الخاص المعني بهذه المسائل (A/54/347، الفقرة ٦٩) من أن العنصرية وكراهية الأجانب المتمثلتان في الكلمات قد أصبحتا من الأمور الشائعة والمترسخة في المجتمع نتيجة لتزايد تعقيد الأعمال المدفوعة بدوافع عنصرية والتي يرتكبها في المقام الأول أعضاء اليمين المتطرف ومنظمات النازية الجديدة.

٣٥ - وأضاف أنه لهذا فإن "موجة العنصرية السيبرنطيقية"، كما سماها المقرر الخاص، قد أدت الى زيادة هائلة في عدد مواقع الإنترنت التي تحض على الكراهية، بما فيها المواقع التي تنكر حدوث الهولوكوست، والتي يتصل وجودها بقيام حركات اليمين المتطرف. وذكر في هذا الصدد أن حكومته يساورها عميق القلق لنتائج انتخابات السنة الحالية في النمسا وأعربت عن أملها في أن تستند الحكومة النمساوية الجديدة الى أحزاب ديمقراطية وليس الى العناصر المتطرفة التي تعيد الى الأذهان ذكريات مريرة.

٣٦ - وقال إنه لا يوجد مجتمع محصن ضد العنصرية والتعصب وأن المجتمع الإسرائيلي ليس استثناء. ففي تاريخه العاصف ظهرت ضروب التفاوت بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وخاصة بين اليهود والسكان العرب - الإسرائيليين، التي لا تتمتع بنفس القدر من دعم الدولة في كثير من المجالات. على أنه أضاف أنه وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في مجالات مثل الإسكان والتعليم قبل المدرسي والوصول الى المراكز الحكومية العليا، فقد تحقق تقدم كبير من خلال الأعمال التي قامت بها مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وضرب مثلا لذلك بما قامت به وزارة التعليم من شن حملة إعلامية واسعة للقضاء على القوالب النمطية الاجتماعية وخاصة القوالب التي تتعلق باليهود والعرب وبما تم في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، على أثر محاولة إلقاء القنابل قبل ذلك بعدة أيام في حيفا وطبرية من قيام ٩ من العرب و ١٠ من اليهود من مديري المدارس بنشر بلاغ في الصحف الإسرائيلية يدين أعمال العنصرية والتمييز العنصري بين اليهود والعرب.

٣٧ - وقال إن القضاء على العنصرية وما يتصل بها من أشكال التعصب هو من بين التحديات الرئيسية التي سيواجهها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. وذكر في هذا الصدد أن إسرائيل ترحب بعقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتأمل أن تسهم في نجاحه بالمساعدة في العثور على طرق فعالة لمكافحة العنصرية ولنقل رسالة واضحة ومقنعة الى المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم.

٣٨ - **السيدة دي فيليس** (فنزويلا): قالت إن الأمم المتحدة، على مدى تاريخها، قد حققت تقدما حقيقيا في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وضربت لذلك مثلا فقالت إن تعبئة المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، كان من غير شك عاملا أساسيا في انهيار نظام الفصل العنصري. على أنها أضافت أن من المخيب للآمال أن يعود بلاء العنصرية الى الظهور في أشكال جديدة تساندها أيدولوجيات عنصرية تحض على كراهية الأجانب. وذكرت في هذا الصدد أن وفدها يلاحظ مع الأسف استخدام وسائل الإعلام والإنترنت دون رقيب في الدعوة الى تفوق بعض الأجناس أو الجماعات الإثنية وفي نشر الأفكار التي تهاجم مبدأ المساواة بين جميع البشر وتمثل من ثم سوء استعمال لحق حرية التعبير.

٣٩ - وقالت إنه يتعين، ولم يبق على انتهاء العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري سوى ثلاث سنوات، التسليم بأنه لم يتحقق تقدم كبير ولا تمويل كاف لتنفيذ برنامج عمل العقد. وأضافت أن وفدها، لهذا السبب، متفائل بالأعمال التي يقوم بها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وخاصة قيامه في عام ١٩٩٨ بإنشاء فريق لمشروع عن العنصرية يقوم بتنسيق جميع أنشطة العقد وبما وجهّه من نداءات لزيادة الإسهامات المقدمة الى الصندوق الاستئماني لبرنامج العمل من أجل العقد الثالث لضمان تنفيذ الأنشطة مستقبلا.

٤٠ - وذكرت أن فنزويلا طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري منذ عام ١٩٦٩ وأن مختلف الحكومات الديمقراطية في فنزويلا قد اتخذت خطوات لضمان تنفيذ أحكام الاتفاقية. وأضافت أن الجمعية التأسيسية الوطنية الجديدة، التي شُكلت بالانتخاب الشعبي من أجل وضع دستور جديد، تعتزم التوسع في ضمان الحق في المساواة وعدم التمييز المنصوص عليه في المادة ٦١ من الدستور الحالي. وذكرت أن النص

الجديد لا يقرر فقط حظر التمييز على أساس الجنس أو السن أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين أو المعتقد السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو العجز أو الحالة الصحية، ولكنه ينص أيضا على أن الدولة سوف توفر حماية خاصة للأشخاص الذين يضعف مركزهم أي من هذه الأسباب وتعاقب المسؤولين عن أية انتهاكات تُرتكب ضد هؤلاء الأشخاص. وذكرت أن هذه المبادئ عميقة الجذور في مجتمع فنزويلا الذي كان دائما يرحب بأبناء الأجناس والديانات والثقافات المختلفة الذين يسهمون إسهامات قيمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وأضافت أن حكومتها، لهذا، تعلق أهمية كبيرة على التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز وعلى تنفيذ أحكامها.

٤١ - وقالت إن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب سوف يكون بلا شك مناسبة هامة لاستعراض التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في هذا المجال واستعراض العقبات المتبقية ومنها المسألة التي لا مفر من التصدي لها وهي مسألة ظهور أشكال جديدة من التعصب. وأضافت أن النتائج التي سينتهي إليها المؤتمر ينبغي أن تكون ذات وجهة عملية وأن تشمل سلسلة من التدابير الهادفة في مجالات مثل المنع والتعليم والوقاية، وأن تتضمن أحكاما تستهدف ضمان أن تتلقى الأمم المتحدة الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المتصلة بذلك. وأضافت أن السنة الدولية للتعبئة ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب التي سيُحتفل بها في عام ٢٠٠١ سوف تساعد على زيادة الوعي العالمي بأهداف المؤتمر.

٤٢ - وقالت إن من رأي وفدها أن الأعمال التحضيرية للمجتمع ينبغي أن تكون واسعة وشاملة وأن تشترك فيها كل الجماعات التي تعمل على تحقيق هذه الغاية وتشارك في الجهود المبذولة للقضاء على التمييز العنصري، بما فيها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وأضافت أن التعايش المنسجم في إطار التنوع هو خير وسيلة للتغلب، على الصعيدين الوطني والعالمي، على المشاكل التي تنشأ عن التمييز العنصري.

٤٣ - **السيد هادجيارجيرو** (قبرص): تكلم عن البند ١١٤ من جدول الأعمال فقال إنه لا ينبغي التقليل من شأن مخاطر التعصب في عالم يضم أكثر من ٦ بلايين من البشر وتتسارع فيه خطى الاقتصاد والهجرة. وذكر أنه يتعين لهذا السبب أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه المسألة بتصميم ومثابرة. وأضاف أن أعمال المجتمع الدولي ينبغي أن تتركز على نهج مشترك لا يمكن أن يتأتى على الصعيد الدولي إلا في إطار الأمم المتحدة. وذكر أن وفده يرحب بالجهود التي يضطلع بها الأمين العام والمقررون الخاصون للجنة حقوق الإنسان ومكتب مفوض الأمم السامي لحقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري، وأعرب عن ارتياحه لعقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأضاف أن هذا المؤتمر سيتيح فرصة لإعطاء دفعة جديدة للجهود العالمية الموجهة لمكافحة جميع أشكال التعصب.

٤٤ - وذكر أنه ينبغي توجيه عناية خاصة للنهج الوقائي في مكافحة العنصرية بإعطاء الأولوية للتصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وبتوجيه الاهتمام الى التشريع النموذجي الذي

أعدته الأمم المتحدة. وذكر أن دور المنظمات غير الحكومية في التوصل الى الحلول العملية ومساعدة الحكومات في تنظيم برامجها دور ينبغي التأكيد عليه. وأضاف أن قبرص كانت واحدة من أولى الدول التي صدقت على الاتفاقية، بما في ذلك تعديل الفقرة ٦ من المادة ٨، وكانت إحدى الدول القليلة التي أصدرت إعلانا بمقتضى المادة ١٤ من الاتفاقية. وقال إن تقريرها الدوري الخامس عشر الى لجنة القضاء على التمييز العنصري سوف يُقدم قريبا.

٤٥ - وقال إن قبرص، في محاولة منها لتحقيق التوافق التام مع الاتفاقية وأخذ اقتراحات اللجنة في الاعتبار، قد عدلت تشريعها المتعلق بحماية اللاجئين والمشردين وكذلك الإجراء الذي يتطلب الجنسية القبرصية. وذكر أنها قامت أيضا بإنشاء مؤسسات مختلفة لتيسير تنفيذ الاتفاقية وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٤٦ - وذكر أنه في مجال التعليم، الذي تعتبره قبرص أكثر الوسائل فعالية في القضاء على الأشكال غير المباشرة للتمييز العنصري، تم تعزيز المقررات الأكاديمية وإدخال برامج لتشجيع احترام جميع البشر وجميع الشعوب وتعزيز روح التسامح وقبول الاختلافات والتعاون. وأشار الى أنه تم إنشاء عدة برامج أخرى، منها على وجه الخصوص برامج لغوية للأطفال المهاجرين، وبرامج لتدريب الموظفين تتناول أحكام الاتفاقية، وحملات إعلامية لزيادة الوعي بالاتفاقية وبسبل الانتصاف القانونية والإدارية القائمة.

٤٧ - وقال إن احتلال الجيش التركي لجزء من أراضي قبرص منذ عام ١٩٧٤ قد منع قبرص من تنفيذ أحكام الاتفاقية في كل أراضيها. وأضاف أن هذه الحقيقة أكدتها لجنة القضاء على التمييز العنصري في تقريرها (A/53/18) الذي ذكرت فيه أن استمرار التقسيم الصناعي للبلد قد أثر تأثيراً سلبيا على الجهود المبذولة للتخفيف من حدة التوتر بين مختلف الطوائف الإثنية والجنسية التي يتألف منها السكان. وقال إن التقرير أعرب أيضا عن القلق لعدم وجود معلومات كافية عن التكوين الديمغرافي للجزء المحتل من قبرص.

٤٨ - وذكر أنه على الرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت خلال ٣٠ سنة من الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري فإن عودة التعصب العنصري والعنصرية وكراهية الأجانب، حتى في المجتمعات التي يعتبر أنها تجاوزت تلك المرحلة، هي دليل واضح على أنه يتعين على الدول وعلى المجتمع الدولي مضاعفة الجهود من أجل مكافحة هذه الظواهر.

٤٩ - **السيد جيت** (الهند): أعرب عن قلق وفده للمحاولات الحالية لإعادة التفسير الانتقائي لبعض المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة حق تقرير المصير ومبدأ التساوي في الحقوق المنصوص عليهما في المادة ١ (٢) والمادة ٥٥ من الميثاق. وقال إن هذين المبدأين، اللذين أعيد تأكيدهما فيما بعد في كثير من المقررات والصكوك الدولية، قُصد بهما تيسير عملية إنهاء الاستعمار. وذكر أنهما يستندان الى مفاهيم السيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأضاف أن هذه الأحكام واضحة وعالمية التطبيق ومع ذلك فإنها لا تُطبق وفقاً للنص والروح اللذين أرادهما واضعوها.

٥٠ - وقال إن الآمال التي بعثتها عملية إنهاء الاستعمار قد تحطمت أكثر من مرة في العقود الماضية. ففي كثير من مناطق العالم ديس على الحرية بالأقدام ومارست النظم حكمها بالخداع والإكراه، وما زالت العلاقات بين الدول بعيدة عن المساواة. وأضاف أن ممارسة السلطة، في صورتها الأكثر تطرفا، تتستر وراء ما يبدو وكأنه شواغل إنسانية مشروعة للقضاء على سيادة البلد ووحدة أراضيه وعلى عملية الاختيار الديمقراطي. وذكر أن المجتمعات الديمقراطية، القائمة على الانفتاح والتسامح، تتعرض أكثر من غيرها لمثل هذه الأخطار، على أنه إذا أتيح لهذه الجهود أن تنجح فإن كل جماعة إثنية وكل أصحاب ديانة ومعتقد، وكل فرد في الواقع، سيصبح أمة قائمة بذاتها. ومن المؤكد أن هذا لم يكن هو ما قصد إليه الميثاق.

٥١ - وقال إن الإرهاب هو عدوان على الاختيار الديمقراطي، وهو أساس مبدأ تقرير المصير. وأضاف أن قرار مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩) هو، لهذا السبب، تطور يلقى الترحيب، وأن وفده يأمل في أن يتعرض تقرير الأمين العام لأثر الإرهاب على الحقوق الأساسية للشعوب.

٥٢ - وذكر أن التوسع في استخدام المرتزقة والجنود من الأطفال من جانب القوات الخاصة والجماعات الإرهابية هو مبعث قلق شديد، وقال إن وفده يوافق على توصيات المقرر الخاص بشأن مسألة المرتزقة، وخاصة فيما يتعلق بضرورة اتخاذ تدابير قانونية للتصدي لهذه المشكلة. وأضاف أن من المأمول فيه أن يقوم المقرر الخاص بدراسة الحالة في المناطق الأخرى، وخاصة آسيا، حيث لا يكون نشاط المرتزقة تعاقديا بالضرورة ولكنه يتسم في كثير من الأحيان بالمسحة الدينية وتحركه الدوافع الأيدولوجية المضَللة.

٥٣ - وقال إن العنصرية ما زالت موجودة في صورتها الكلاسيكية وصورها الجديدة. وذكر أن جوهرها هو إنكار كرامة الإنسان وعدم احتمال الاختلافات. وأضاف أن أحداً لا يولد بالمشاعر العنصرية ومن ثم فإن العنصرية يمكن مكافحتها من خلال التعليم. ولا بد أن يأتي التغيير من داخل بيئة الطفل المباشرة الاجتماعية والعائلية خلال سنواته الأولى. وهذه عملية تستغرق وقتا طويلا، ولكن ما تم على مدى نصف القرن الماضي من إدراك لمخاطر العنصرية كان خطوة كبيرة الى الأمام. على أنه أضاف أنه ما يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وذكر أن لجنة القضاء على التمييز العنصري قامت بعمل هام في هذا المجال منذ إنشائها في عام ١٩٧٠. وأضاف أن وفده يرحب بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ بعقد مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأشار مع الارتياح الى التقدم الذي تم إحرازه خلال العملية التحضيرية كما ورد شرحها في تقرير الأمين العام. وذكر أن وفده يرحب أيضا بإنشاء فريق مشروع عن العنصرية في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في إطار برنامج العمل للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وذكر، أخيراً، أن وفده يأمل في أن توجه عناية كبيرة، في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي وفي تنفيذ برنامج العمل، الى الأبعاد الاجتماعية والنفسية للعنصرية والى نهج أكثر شمولا بكثير في تناول المشكلة.

٥٤ - **السيد سرقيوة** (الجماهيرية العربية الليبية): أثنى باسم وفده على مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لما قام به من أنشطة في إطار برنامج العمل للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والعملية التحضيرية للمؤتمر العالمي.

٥٥ - وقال إنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن ظاهرة العنصرية قد أصبحت مشكلة حادَّة في كثير من مناطق العالم. وذكر أنه وفقاً لما جاء في تقرير المقرر الخاص عن الأشكال المعاصرة للعنصرية (A/54/347) فإن العنصرية وكراهية الأجانب ما زالتا تتبديان بشكل عنيف نتيجة لأنشطة المنظمات العنصرية ومنظماتت النازية الجديدة. وقال إن المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تقوم ببث دعاية معادية للعرب وللمسلمين على الإنترنت، وإن هذا الاستخدام العدواني لهذا الوسيط الجديد لا بد أن يكون باعثاً على القلق. وأضاف أن انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات التمييزية ضد السود والعرب والمسلمين وبعض الأقليات الأخرى في عدد من البلدان التي تدعي التمدن ينبغي أيضا أن يُدان. وقال إنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير الضرورية على الصعيد الدولي لإحباط العنصرية في جميع أشكالها.

٥٦ - وأضاف أن وفده يكرر تأييده لعقد مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية بحلول سنة ٢٠٠١ ويعتبر أن مؤتمر جنوب أفريقيا تتوافر له كل مقومات النجاح. وقال إنه ينبغي توفير جميع الموارد المالية اللازمة للمؤتمر ليستطيع بحث التقدم الذي تحقق في القضاء على التمييز العنصري بكل أشكاله وبحث ما تبقَّى من عقبات.

٥٧ - وقال إن حق الشعوب في تقرير المصير هو حق نصت عليه جميع صكوك ووثائق حقوق الإنسان الدولية. على أنه أضاف أن هذا الحق ما زالت تـُحرم منه الشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال أو التي تعيش في بلد أجنبي في انتظار العودة الى وطنها. وذكر أن هذه هي الحال بالنسبة للفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨، حيث أنهم ما زالوا ينتظرون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حقهم في تقرير المصير والعودة الى أراضيهم وإقامة دولتهم المستقلة.

٥٨ - وذكر أن الجماهيرية العربية الليبية لا يوجد بها أي نوع من التمييز العرقي أو الديني وأنها عبرت دائماً عن إدانتها للعنصرية والتمييز العنصري بكافة أشكاله ومظاهره وأنها تلتزم بتطبيق أحكام جميع الصكوك الدولية ذات الصلة. وأضاف أن القوانين الليبية، المستمدة من تعاليم الإسلام، تولي أهمية خاصة لتحقيق العدل والمساواة لجميع من يعيشون على أرض ليبيا، دون اعتبار للعرق أو الدين أو اللغة.

٥٩ - **السيد إيفي أجيودلي** (نيجيريا): قال إن بلده تقلقه ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري التي أخذت في الازدياد كما أخذت تتجلى في أشكال مختلفة، بما في ذلك تجليها على الإنترنت. وذكر أن مما يؤسف له أيضا أن العنصرية في صورتها العنيفة يحركها المسؤولون الحكوميون المسؤولون عن المحافظة على السلام كما تحركها بعض المنظمات العنصرية. وأضاف أن نيجيريا، باعتبارها مجتمعا متعدد الثقافات والأصول الإثنية، تعتبر أن انتشار العنصرية أمر غير مقبول على الإطلاق. وأضاف أن نيجيريا ملتزمة بسيادة القانون التي تتضمن فكرة

المساواة أمام القانون وأن الرعايا الأجانب الذين يعيشون في نيجيريا، أياً كان جنسهم، لا يتعرضون لأي تمييز ولا يخضعون لقوانين مختلفة.

٦٠ - وذكر أن العنصرية والتمييز العنصري ليست لهما آثار سلبية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فحسب، بل إنهما يمثلان أيضا تهديداً للسلم والاستقرار. وأضاف أن التطهير العرقي وإبادة الجنس هما مثالان لما يمكن أن يكون للكراهية والعنصرية والتعصب العنصري من آثار على المجتمع.

٦١ - وقال إن الحكومات تتحمل مسؤولية اعتماد التدابير الإدارية والتشريعية التي تشجع على التسامح. وأضاف أنه ينبغي لهذه الحكومات أيضا أن تقدم للمحاكمة مرتكبي أي عمل من أعمال العنصرية أو التمييز العنصري أو كراهية الأجانب أو أي شكل آخر من أشكال التعصب. وذكر أن بعض التدابير الأخرى، مثل التوعية بحقوق الإنسان في المدارس، من شأنها أن تزيد الوعي بين المواطنين، وخاصة بين الشباب والموظفين والقائمين على إنفاذ القوانين.

٦٢ - وقال إن العنصرية والتمييز العنصري هما من أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وأنه يلزم لهذا السبب إثبات الالتزام القاطع بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو الى التسامح بين الأمم. وقال إن الشراكة العالمية لن يكون لها أي معنى إذا ظل العمال المهاجرون وأسرهم والأشخاص المنتمون إلى الأقليات وأفراد الفئات الضعيفة يتعرضون للعنصرية والتمييز العنصري ويُحرمون من حرية التنقل.

٦٣ - أما فيما يتعلق باستخدام الإنترنت في نشر أفكار التفوق العنصري وفي التحريض على الكراهية، فذكر أنه يتعين على الحكومات وعلى السلطات القائمة على تنفيذ القوانين وعلى خبراء الاتصالات ومستخدمي تكنولوجيات الاتصال الحديثة الحد من الاستخدام غير المسؤول للإنترنت. وأضاف أن وفده سيؤيد أي جهد دولي يستهدف وضع مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق باستخدام الإنترنت بدون أن يُخل ذلك بالحقوق الفردية مثل حرية التعبير.

٦٤ - أما عن تنفيذ برنامج العمل للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري فقال إن وفده يواصل التأييد التام لعقد مؤتمر عالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري قبل نهاية سنة ٢٠٠١ ويرحب بعرض جنوب أفريقيا استضافة هذا المؤتمر. وأضاف في هذا الصدد أنه متفائل بأنشطة فريق المشروع المعني بالعنصرية الذي أنشأه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبالمقترحات التي تدعو الى توفير الموارد لتنفيذ برنامج العمل.

٦٥ - وأشار الى مسألة حقوق الشعوب في تقرير المصير فقال إن لجنة حقوق الإنسان قد وجهت الاهتمام الى آثار الاستعمار والفساد على ممارسة هذا الحق. وذكر أن المقرر الخاص أوضح في تقريره أن استخدام المرتزقة في انتهاك حقوق الإنسان وإعاقة حق الشعوب في تقرير مصيرها ما زال مسألة خطيرة. وأضاف أن وفده، لهذا السبب يحث جميع الدول على احترام أحكام قرار الجمعية العامة ١٥٠/٤٩ فيما يتعلق بالتوقيع والتصديق على

اتفاقية دولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم وإعادة تأكيد قرار الجمعية ١١٢/٥٢ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٨.

٦٦ - وذكر أن استخدام المرتزقة ما زال شاغلا كبيرا لوفده لأن المنطقة الأفريقية منطقة معرضة تعرضا شديدا لأنشطتهم في عدد من المنازعات. وأضاف أن المقرر الخاص أشار الى أن استخدام المرتزقة، حتى وهم يتسترون وراء ما يضفي عليهم مظهر الشرعية، ما زال يمثل خطرا على حق الشعوب في تقرير مصيرها في المناطق التي يعملون بها. وقال إن وفده يؤيد التوصية التي تدعو الدول الى اعتماد تشريعات عملية تحظر استخدام أراضيها في تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم واستخدامهم.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

- - - - -